## نحن والعدالة

■ القاضي / سالم الموسوي
Kadhum Al Zaidi

### دور القضاء العراقي في تعزيز السلم والأمن الاجتماعي

تعيش المنطقة العربية هذه الأيام (ربيع الثورات) التي امتدت في معظم الوطن العربي وبعضها اجتاح كل شيء وهدم كل رمز يدل على الشمولية والدكتاتورية والعراق لم يكن ببعيد، إذ حصل فيه تغيير يكاد يكون زلزاليا أدى إلى النتيجة ذاتها التي وصلت إليها تلك الثورات وان اختلفت الوسائل والآليات ويجد المراقب مشتركا بين كل الثورات وهو وقوفها بكل إجلال وتقدير للقضاء والنظر إليه بقدسية عالية ، وذلك لان الشعوب المضطهدة والثائرة على حكامها سواء كانوا افراداً متسلطين ام مؤسسات متفردة بقرارها وتتحكم بمصير الشعب وفي الوجهين التنفيذي او التشريعي لا تطالب إلا بالعدل والمساواة ، لأنها تعتقد بان العدالة بالنسبة إليها مسألة حياة او موت، فحينما نفتقد العدالة تعم الفوضى ويتلاشى الوجود المجتمعي وعلى وفق ما أشار إليه علماء الاجتماع حيث أن الثورات لا تأتي صدفة وإنما لها جذورها الممتدة والراسخة في المجتمع وثورة الشعب التونسي لم تكن وليدة يوم حادثة حرق (بوعزيزي) لنفسه او ردة فعل عنها وانما جذوة متقدة اججتها الحادثة المذكورة ، ومثلها سائر الثورات في مصر ومعظم أنحاء الوطن العربي ، وتعزى أسباب هذه الثورات دائما الى مجموعة من الأسباب منها انعدام العدل وتعطيل القضاء إما بإلغائه والتأثير عليه او وضعه تحت جناح الحاكم او السلطة التنفيذية ، وفي ظل الأنظمة الشمولية كان القضاء غير ذي قيمة اجتماعية او قانونية ، لذلك تجد الثورات اول عمل لها بعد نجاحها هو تعزيز وحفظ استقلال القضاء من التدخلات ويعد ذلك الاستقلال وجه الثورة الناصع واهم منجز لها اذا ما تحقق ، وفي العراق وبعد التغيير الذي حصل عام ٢٠٠٣ ،وجدنا أن الشعب حاول الانتفاع من الظروف التي أدت إلى التغيير ونيل أهم مكسب له باستقلال القضاء عبر تشكيل السلطة القضائية واستقلالها عن السلطة التنفيذية ، ومثلما موجود في جميع البلدان لابد وان تقاوم عملية التغيير ممن كانوا منتفعين من الأنظمة الشمولية السابقة او من الذين يحملون ذات الأفكار المتشابهة في حب السطوة والهيمنة والتفرد والشمولية ، فيعملون على تعطيل الحياة وقتل الأبرياء وبعضهم يركب مطية الفساد، وآخرون يقودون حملات تشكيك وتشهير بكل جديد أوجده الشعب ويسعون لإسقاطه حتى لا يرى الشعب نور العدل وضمان حق التقاضي واجراء المحاكمة العادلة ، وهؤلاء المشككون ليس بالضرورة أن يكونوا من اتباع النظام السابق وانما قد يكونون من بين رجال العهد الجديد الا انهم يتطابقون مع سلوك الدكتاتورية والشمولية من حيث التفرد والسطوة والهيمنة على مقدرات الشعب ويسعون لان يكونوا البديل عن الحاكم السابق وهذا ربما يكون قد ارتقى موقع المسؤولية، مستغلا سوء العملية الانتخابية التي اوصلته الى موقعه عبر النظام الانتخابي بالقائمة المغلقة وبغفلة من الزمن متعكزا على اسم رمز ديني او متعللا بموقف طائفي او اثني ، ويوظف كل الممكنات المتاحة له في تحقيق مآربه السيئة، منتفعا من امتيازات الموقع الذي هو فيه والحصانة التي امتاز بها مركزه الوظيفي فيعتلي المنابر الإعلامية ويتهجم على المؤسسة القضائية ويكيل لها التهم جزافا ويعتدي على شخوصها ومنتسبيها وينعتهم بأوصاف غير حقيقية من اجل الطعن في هذه الاستقلالية وزعزعة ثقة المواطن بالقضاء ومن ثم خلق الفوضى الاجتماعية التي تقوض السلم والامن الاجتماعي.

# عناصر السيطرة منشغلون بالموبايل

## عمليات خطف تجري أمام أنظار القوات الأمنية

دورية عسكرية في شوارع بغداد

**كنت اشعر بغليان دمي، وانتظر اللحظة المناسبة لأنفجر بوجه الجندي المسؤول عن حركة السير، وما أن أصبحنا بجانبه، حتى صحت بوجهه: أن الوقت سيدخل حظر التجوال، وأنت تأخرنا بلا داع ، فأجابني بحزنٍ واضح واهتزتْ فرائصي حين قال: انظر لتلك السيدة.. ولذلك الرجل المسكين، لقد اختطف ابنهما قبل ساعتين، ونحن نبحث عنه !!**

□ بغداد / منتصر الساعدي

ساعة ونصف.. استغرقتها السيارة الصغيرة لتقطع بنا الجسر الأخير الذي يوصلني بمنطقة سكناي، ولا يتجاوز طول هذا الجسر أكثر من (٥٠٠) متر فقط، وكان بإمكاني عبوره سيرا على الاقدام ، وان هناك خمسمائة متر أخرى تفصل بين الشارع العام وبيتنا في الحي الجديد، وهذا يعني مفاجآت غير محمودة قد تحدث، لذا فأن البقاء في السيارة على مضاضته أفضل من الترجل.

تداعيات كثيرة، استحضرتها تلك الساعة، لعشرات الصور، لأطفال خطفوا وهم بعمر الورود، وجُلبت جثثهم الى ذويهم، سواءً دفعوا الفدية ام لم يدفعوها.

وبات الحديث عن اختطاف الاطفال يُشكّل رعبا حقيقيا طيلة السنوات الثمان التي أعقبت سقوط النظام السابق، والتي شهدت ظروفا أمنية استثنائية.

وتذكرت جاري وكيف اتصل به الخاطفون، في اليوم التالي، وتم الاتفاق على دفع فدية قدرها عشرون ألف دولار، وبعد دفع الفدية اكتشف ان الخاطفين قتلوا ابنه الصغير وبعد أسابيع اكتشف أن ابن أخته، هو الذي ساعد الخاطفين، وهو الذي استدرجه وسلمه إليهم، وتم القبض عليه، ولكن العصابة الحقيقية ما زالت هاربة عن وجه العدالة وهذا يعني أنها ستستمر بعملها الإجرامي.

يقول الموظف ميلاد متي في عام ٢٠٠٧ قام مجهولون باختطاف ابن عمي من أمام بيتهم في حي الجامعة، وبعد ساعة اتصلوا بنا وتوليت أنا الحديث معهم، فأسمعوني من السباب والشتائم ما لم اسمع به من قبل، وقالوا إننا نريد ان نعاقبكم لأنكم تسكنون في حي الجامعة واخبروني بأنهم مجموعة مسلحة معينة، ليشعروني بأن الامر طائفي بحت رغم علمي بأنهم عصابات جريمة فقط، ولكن لأن الطائفية المقيتة كانت تغطي سماء العراق بلونها المقيت، كانت عصابات الجريمة تتخفى بهذا الستار لكي تمارس نشاطاتها الإرهابية، ومع ذلك حافظت على هدوئي، وطلبوا مني في البداية كارت موبايل، فئة ( ثلاثون دولار )، ثم أمروني أن اتصل بهم، وحين اتصلت طلبوا فدية كبيرة، ولكنني وبصبر احسد عليه أوصلت المبلغ الى عشرة ملايين دينار وخمسين ورقة فئة المئة دولار، وكان الاتفاق أن اسلّم المبلغ بنفسي اليهم، وكان الاتفاق ان اسير في شوارع معينة في حي الجامعة، اغيّرها حسب تعليماتهم في الموبايل، وان لا التفت يمينا أو يسارا، وأمروني بوضعها تحت نخلة في احد الشوارع ومضيت، وبعد ساعتين اتصلوا بنا وتلاعبوا بأعصابنا، وقالوا ستجدونه في كوم النفايات القريب من بيتنا، وفي الليل جاءنا ابن عمي، بعد أن انزلوه من صندوق سيارة كان يقودها احدهم، وحكى لنا فصولا رهيبة من معاناة استمرت ليومين، وكيف أنهم لم يدخلوه إلى البيت الذي يستخدمونه وكرا لهم، بل قذفوه من فوق السياج الخارجي، وهناك وجد في البيت ثلاثة أطفال كانوا قد اختطفوهم قبله.

الملفت للانتباه ان بعض عمليات الاختطاف تتم في مناطق ذات كثافة سكانية عالية، وفي شوارع مزدحمة أو في أسواق تشهد حركة تبضع كثيفة، كما أن الطرق التي يسلكها الخاطفون تتواجد عليها عشرات السيطرات العسكرية، لذا فمن الطبيعي أن نتساءل كما تساءل المفجعون.. " كيف مرّ هؤلاء ؟؟ ولماذا لم يستوقفهم احد ؟.

يقول المواطن علي ربيع إن ابنه اختطف في مساء احد الأيام من سوق مريدي، بعد أن استوقفته حالة مريبة، حيث كانت هناك مجموعة من الرجال تحاول أن تضع احد المراهقين في صندوق إحدى السيارات، ولم يشعر إلا ويد تسحبه بقوة نحو الصندوق نفسه.

ويضيف الأب المفجوع بأنه أخفى حادث اختطاف ابنه عن الام، وقال لها انه فضل المبيت عند بيت جده، وبعد ساعة كانت كالدهر اتصل الخاطفون، وتولى أخوه المفاوضات بذكاء، وهددهم بالانتقام منهم، وأنهم يعتبرون الطفل قد تعرض لحادث سير ومات، وفي صباح اليوم التالي، وجدوا الطفل في مدينة الكاظمية، وفي مكان لا يبعد كثيرا عن الحضرة الكاظمية المقدسة. ويروي الطفل تفاصيل اختطافه، بأنه لا يعرف أين أخذوه لأنه كان في صندوق السيارة، وبعد مسيرة نصف ساعة انزلوه، وادخلوه الى احد البيوت، واخضع لاستجواب شديد عن إمكانية أهله المادية، وحين عرفوا بأنه من عائلة فقيرة، قرروا التخلص منه، وأطلقوا سراحه، في مكان لا يبعد كثيرا عن تواجد القوات الأمنية في الكاظمية.

على الرغم من ان عملية اختطاف الاطفال، تشكّل ظاهرة عالمية وعربية، وخاصة بعد تقارير أمنية في ثلاثين بلدا حول مئات الحالات لعمليات اختطاف الأطفال، ولكن الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق طيلة لسنوات الثمانية،شجعت على تنامي الجريمة بسبب انشغال القوات الأمنية بمكافحة الجماعات المسلحة.

ففي تقريرها الأخير أشارت وزارة حقوق الإنسان الى وجود اكثر من ٦ آلاف حالة اختطاف للأطفال منذ سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ والمرعب في هذا التقرير ان نصف هؤلاء الاطفال تعرّضوا للقتل، وما يدعوا للقلق ويدع الباب مفتوحا للكثير من الاحتمالات ما ذكره المتحدث الرسمي للوزارة كامل أمين حين أكد أن الأعداد الحقيقية للمختطفين من الأطفال قد تكون أكثر بكثير ما نُشر في الإحصاءات والتقارير الدولية، بسبب عدم الإبلاغ عن حوادث كثيرة بسبب خوف العوائل من انتقام الخاطفين.

وفي سعيها لزعزعة الوضع الأمني، وديمومة عملها الإرهابي، بعد ضربات موجعة تلقتها على يد القوات الامنيةً ولتعويض النقص الكبير في أعداد أفرادها الذين قتلوا، عملت هذه الجماعات، بتغيير تكتيكاتها، وذلك عن طريق اشراك الاطفال، في العمليات الانتحارية، فأسس تنظيم القاعدة الإرهابي مجاميع ( طيور الجنة )، وتم اكتشاف هذه المجاميع بعد مقتل زعيم أحد التنظيمات الإرهابية للقاعدة، المدعو (ابو غزوان)، اذ اثبت مجرى التحقيقات بأن المدعو ( ابو غزوان )، كان يعد حينها خلايا نائمة من هؤلاء الاطفال، لتنفيذ عمليات انتحارية، وتم تنفيذ العديد من الهجمات بواسطة هؤلاء الاطفال وهم تحت تأثير المخدّر، كان منها الهجوم الذي استهدف شيوخ صحوة الخالص وغيرها من الاعتداءات الإرهابية.

# يرتكب ثلاث جرائم ثم يهرب خارج العراق

□ بغداد / المدى

في هذه العاصمة الجميلة ولم يدر في خلدهما ان احدهم كان يراقب بيتهم ليل نهار وكانا يتصلان هاتفيا بأبنهما وزوجته يوميا فقررا البقاء لعدة ايام أخر وقبل يوم من مغادرتهما من العاصمة الآسيوية اتصلت بهما زوجة ابنهما وهي تبكي بحرقة وألم شديدين لتخبرهما بمقتل زوجها على يد عصابة مجرمة، كان وقع الخبر كالصاعقة عليهما فقررا العودة الى العاصمة العربية على متن اول طائرة متوجهة اليها . لم يسع زوجة المقتول سوى ابلاغ الشرطة بالحادث فحضر مكان الحادث احد الضباط من افراد الشرطة وعدد من افرادها الذين بدؤوا بالفور بالكشف عن مسرح الجريمة وجمع المبرزات الجرمية فأتضح ان الجاني كان شخصا واحدا وليس عصابة، ربما كان يترصد الدار منذ فترة ليست بالقصيرة . ولما تأكد من سفر اصحابها اقتحم الدار وقد اخفى بين ملابسه مسدسا وسكينة ولما دخل فوجئ بوجود ( ش ) بعدما غادرت زوجته وطفلها قاصدة اهلها حينها تصدى له ( س .ح ) واشتبك معه بالايدي لدقائق، الا ان المجرم اسرع بطعنه بالسكين عدة طعنات في صدره وبطنه اضعفت مقاومته فاجهز عليه بثلاث عيارات نارية اردته قتيلا في الحال . يقول ضابط التحقيق دخلت الدار بعد انجاز اجراءات التبليغ فوجدت صالته عبارة عن بركة من الدماء كما التقطنا من على جانبها الايمن ثلاثة اغلفة لاطلاقات مسدس عيار ٨ ونصف فأتبعنا مصدر الدماء فوصلنا الى الحمام الرئيس وهناك عثرنا على جثة المجني عليه ويبدو ان المجرم قد سحبها من الصالة الى الحمام وراح يسكب الماء عليها بغية ازالة الدماء ولكنه من ارتباكه نسي ان الماء سيتجمع في الصالة ذات الابواب الثلاثة . واوضح القائم بالتحقيق بأن المجرم كان مرعوبا جدا وهو يسحب جثة القتيل فوضع كفه الايسر الملطخ بالدماء على جدار الحمام فترك لنا دون ان يدري مبرزا جرميا في غاية الاهمية كما تبين ان القاتل قد سرق مبلغ اربعين الف دولار و١٥ مليون دينار عراقي وبعد ان نفذ جريمته هرب بسيارة المجني عليه الحديثة ذات الدفع الرباعي موديل ٢٠١٠ الى جهة مجهولة . وبعد عدة ايام عثرنا على السيارة في احد الاقضية خارج بغداد واجريت التحريات الجنائية على مقابض الابواب والمرآة الداخلية فوجدنا ان البصمات الموجودة نفسها مطابقة تماما للبصمات التي كشفنا عليه داخل دار المجني عليه. ولما تأكد لنا ان المجرم قد هرب الى احدى دول الجوار، نظمنا ملفا لاسترداد المتهم اعلاه الى بغداد وبعد ان بعثنا احد منتسبي استخباراتنا الى العاصمة العربية المجاورة في الملاهي والمقاهي الليلية فعثر عليه ليلا في احد الملاهي فتم القبض عليه بواسطة امر القبض الصادر عليه من احد المحاكم العراقية وتم تسفيره الى بغداد بعدها بجميع تفاصيل الجريمة وتمت احالته الى المحكمة المختصة وحكم عليه بالاعدام لارتكابه ثلاث جرائم مرة واحدة وهي السطو المسلح والقتل والسرقة وفي حزيران الماضي تم تنفيذ حكم الاعدام غير ان الظنون ذهبت الى كون المجرم ربما هو احد معارف العائلة او صديق المجني عليه.

## من اروقة المحاكم

### المحكمة تصدر قرار بالتجريم بدل الإدانة

□ بغداد/المدى

إذا كان الحكم يتسم بالطابع الإرهابي فتطبق مواد قانونٍ مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ في قرار الحكم بدلاً من أحكام قانون العقوبات ويصدر الحكم ( بالتجريم ) بدل ( الإدانة ) والمجرم بدل (المدان ) .

القرار : لدى التدقيق والمداولة من قبل الهيئة العامة في محكمة التمييز الاتحادية وجد أن محكمة جنايات كركوك قد أصدرت قرارها بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٨ وبالدعوى المرقمة ٦٧/ج ك/٢٠٠٩ بإدانة المتهمين (أ) و (ع) وفق أحكام المادة ١/٤٠٦- أ من قانون العقوبات وبدلالة المادة الرابعة /١ من قانون الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ وذلك لاشتراكهما مع المتهمين المفرقة قضيتهم بقتل المجني عليه (خ) بدوافع إرهابية وحكمت على كل واحد منهما بالإعدام شنقاً حتى الموت وتتلخص القضية وكما أظهرتها ظروفها ووقائعها تحقيقاً ومحاكمة انه في يوم الحادث الموافق ٢٠٠٧/١١/٢٢ ذهب المجني عليه بسيارته مع الشاهد (ع) لأداء واجب عزاء لأحد أقربائه وعند عودته وفي منطقة الغابات اعترضته سيارة بيك اب موديل ٢٠٠٦، فيها أربعة أشخاص مسلحين حيث اطلق احدهم النار نحو المجني عليه وارداه قتيلاً ومن ثم قام احد المهاجمين بركوب سيارة المجني عليه بعد ألقاء جثته في الأرض وعند القبض على المتهمين اعترفا اعترافات صريحة ومفصلة باشتراكهما في قتل المجني عليه أمام المحقق وقاضي التحقيق بحضور المحامي المنتدب وقد اعترف المتهم (أ) بأنه انتمى إلى ما يسمى بالدولة الإسلامية قبل سنتين وانه قام بعدة عمليات إرهابية ومن ضمنها قتل المجني عليه بالاتفاق والاشتراك مع المتهمين الهاربين لكون المجني عليه كان احد أعضاء المجلس البلدي لناحية الرياض وان دوره كان مراقبة المجني عليه تمهيداً لتمكين الهاربين لقتله كما اعترف المتهم (ع) بانتمائه إلى ما يسمى بدولة العراق الإسلامية التي أصدرت الفتوى بقتل المجني عليه وكان دوره قيادة السيارة التي كان فيها المسلحون الذين قاموا بإطلاق النار على المجني عليه وقد تأيدت هذه الواقعة بأقوال المدعين بالحق الشخصي وشهادات الشهود وتعززت بمحضر كشف الدلالة الذي اجري بدلالة المتهم (ع) والتقرير الطبي العدلي التشريحي لجثة المجني عليه وبهذا تكون الأدلة بالصورة المتقدمة كافية ومقنعة لبناء حكم قانوني سليم عليها وتأسيساً على ذلك واستناداً لأحكام المادة ١/٢٥٩- أ والمادة ٢٦٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية قرر تصديق القرارات كافة التي أصدرتها المحكمة في الدعوى تعديلاً بحذف المادة ١/٤٠٦- أ من قانون العقوبات وإضافة المادة الثانية /١ ، ٣ من قانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥.

## استشارات قانونية

يجيب عنها المحامي: احمد البغدادي

**س /** سعيد مجيد من محافظة النجف يسأل عن شروط أهلية الزواج وهل يجوز تولي العقد وكيلاً أو بديلاً؟

**ج /** اشتراط تمام أهلية الزواج بالعقل وإكمال الثامنة عشرة ، ويجوز تولي العقد من ولي الخاطبين أو ولي احدهما مع الثاني او وكيله ويجوز أن يتولى العقد شخص واحد بأن يكون أصيلا عن نفسه ووكيلا عن الخاطب الثاني أو وكيلا عن الخاطبين أو وليا عليهما كما لو كان الوالي هو جد العاقدين لوالديهما.

إن الأهلية في الزواج هي (١٨) سنة ، والاستثناء الوارد عليها هو ما زاد عن (١٥) سنة لغاية (١٨) سنة، المشروط بموافقة ولي الأمر (الأب هو الولي الجبري ) وفي حالة عدم وجوده لسفر فهنا أما تسحب الولاية منه (المادة ٣٢ من قانون رعاية القاصرين ) وتمنح لآخر (حيث يجوز إصدار حجة وصاية مؤقتة بوجود ولاية جبرية ) ولكن يجوز أن تجري وكالة من الولي في حالة وجوده ، فأن لم يكن موجودا فهنا يتم السير بإجراءات الفقدان ومنح الزوجة أو المستحق حجة قيمومة عنه وعن الأولاد ، أي يتم اللجوء للوكالة في حالة سفر الولي ، وفي حالة غيابه أو عدم معرفة مصيره فيتم اللجوء لاعتباره مفقودا .

الحالة الثانية هي إذا كان العمر اقل من (١٥) سنة وزاد على (١٤) سنة بيوم فأكثر ، حيث يشترط توفر شروط البلوغ ويتم ذلك من خلال إرسالها إلى اللجنة الطبية المختصة لتزود المحكمة بتقرير طبي بذلك.

**س /** بلاسم منصور موظفة في وزارة البلديات تسأل عن الأحكام والشروط والأركان في قبول عقد الزواج؟

**ج /** عقد الزواج من العقود المسماة ولكون الشارع الحكيم قد خص أحكامها وبين أركانها وشروطها وحدد الحقوق والواجبات المترتبة عليها، فالزواج عقد من نوع خاص ، ولا يشترط في الإيجاب أن يصدر عن جانب الزوج أو الزوجة، حيث يمكن للمرأة ان تقول للرجل زوجتك نفسي أو من قبل وليها أو وكيلها كأن يقول زوجتك فلانة او نفس موكلتي إلى نفس موكلك فلان ابن فلان .

وينعقد الزواج بالإيجاب والقبول بلفظهما بصيغة الماضي أو احدهما للماضي والثاني للمضارع الدال على الحال ، وعند الجعفرية ينبغي أن يكون الإيجاب والقبول بلفظي الماضي فقط على الأرجح. وتطبيقاً على ذلك نصت المادة (٧٧) مدني على (يكون الإيجاب والقبول بصيغة الماضي كما يكونان بصيغة المضارع أو الأمر إذا أريد بهما الحال.

**س /** سردار صائب من سكنة منطقة الغدير يسأل عن معنى عقد الزواج بالعبارة ؟

عقد الزواج بالعبارة مثلا (زوجت أو أنكحت من المخطوبة أو من ينوب عنهما وقبلت أو رضيت من الخاطب أو من ينوب عنه

عقد الزواج بالإشارة ، كأن يكون احد الزوجين اخرس ولا يستطيع الكتابة ، فإشارته إذا فهم منها معنى العقد تكون كافية لانعقاده ويصح الإيجاب والقبول بالإشارة متى كانت مفهومة وينعقد الزواج بالإشارة.

عقد الزواج بالكتابة / كأن يرسل احد طرفي العقد كتابا إلى امرأة يريد الزواج منها ، وتنص المادة (٢/٦)على( ينعقد الزواج بالكتابة من الغائب لمن يريد أن يتزوجها بشرط أن تقرأ الكتاب أو أن تقرأه على الشاهدين وتسمعهما عبارته وتشهدهما على أنها قبلت الزواج منه ) وعند الجعفرية لا ينعقد الزواج بالكتابة مع القدرة على النطق.أما عقد الزواج بالرسول / كأن يحمل رسول إيجاب الطرف الأول إلى الطرف الثاني فيقول أنا رسول فلان أرسلني إليك ويقول لك زوجيني نفسك ، فإذا أحضرت المرأة الشهود وقالت قبلت ، انعقد الزواج. إلا أن القانون لم يشر إلى جواز العقد بوساطة الرسول بل أشار إلى الكتابة فقط .

والصيغة في عقد الزواج يجب أن تكون مطلقة من كل قيد خالية من التعليق على شرط وغير مضافة إلى زمن مستقبل أو حادثة غير محققة (م ٦) أحوال شخصية .